

## الدوامة

### التخطيط والإدارة وتطابق الحدود

دكتور عبد الباقي إبراهيم

التخطيط والإدارة صنوان متلازمان , فالتخطيط لا يستقى بياناته الصحيحة إلا من خلال الإدارة الصحيحة ولا يحقق أهدافه إلا بالإدارة القادرة. وإذا كانت الدولة قد قسمت في الماضي البعيد إلى عدد من المديرية يقوم على كل مديرية مدير تعينه وزارة الداخلية وتعاونه الإدارات المحلية التي تمثل الوزارات المختلفة ومنها البلديات والشئون القروية. فقد جاء نظام الحكم المحلى ليحل محل كل مديرية محافظة يرأسها محافظ يعاونه مجلس محلى يعبر عن رأى المجتمع ومجلس تنفيذي يجمع رؤساء مديريات الخدمات والإنتاج التي تتبع المحافظة إشرافيا وتتبع الوزارات القطاعية ماليا وإداريا. أما المحافظ فيربط مباشرة برئيس الوزراء من خلال وزارة الحكم المحلى, ويتصل تخطيطيا بوزارة التخطيط من ناحية وبالوزارات المعنية من ناحية أخرى. ومع ذلك فهو بحكم الاختصاص يمثل رئيس الجمهورية في محافظته. ورئيس الجمهورية هو رأس السلطة في الدولة. ومع المجلس المحلى للمحافظة هناك المجموعة المحلية لنواب مجلس الشعب في المحافظة.. ومع كل ذلك فالأمور تسير عادية ولا تتوقف وهذا من كرم الله وفضله.

هذا بالنسبة للإدارة أما بالنسبة للتخطيط فوزارة التخطيط هي التي تجمع كل حيوط التنمية وتوجهها تبعاً لسياسة الدولة فهي التي تضع برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي تلتزم بها الوزارات القطاعية ثم تحدد لها نصيبها في خطة الدولة.. وللوزارات القطاعية أن تبحث عن موارد أخرى إذا شاءت وتمكنت. ثم تنتقل الاستثمارات المحددة للمشروعات القطاعية بعد ذلك إلى مواقع العمل والإنتاج والخدمات في المحافظات, فتستكمل بعضها الآخر أو تقام مشروعات أخرى جديدة على أرض جديدة. وهنا يدخل البعد المكاني للعملية التخطيطية في الربط بين هذه المشروعات الإنتاجية أو الخدمية مع ما يقيمه القطاع الخاص أيضا من مشروعات. وهنا تقع المسؤولية على المحافظات التي تضع المخططات - بحكم القانون - للمدن والقرى أن تيسر لها الحال. وان تيسر لابد من عرضها على المجالس المحلية ثم اعتمادها من الوزير المختص بالتخطيط العمراني. والتخطيط العمراني له هيئة تدير أعماله وتوجه أفعاله وتختص بإعداد الخطط الإقليمية قبل الخطط المحلية لكل مدينة وكل قرية, فالحمل عليها ثقيل لا تستطيع أن تتحمله فتطلب معاونة المحليات فلا تجد الكفاءات القادرة على الإنجاز فتلجأ إلى الاستشاريين المحليين قبل المستوردين.. فتعد المخططات - على ما قسم - لعدد قليل من عواصم المحافظات , وما أن يتم اعتماد المخطط العمراني حتى تبدأ التداخلات والمتغيرات فالاختلافات.. فتتبدل التوجهات وينتهي دور المخططات وتظهر الحاجة بعد ذلك إلى التعديل ثم الاعتماد ثم التعديل مرة أخرى.. وهكذا تسير الأمور في يسر وسرور.. ثم تظهر الدعوة إلى ضرورة إعداد المخططات الإقليمية فهي عند الخبراء أساس المخططات المحلية, والمخططات المحلية لا تستطيع الانتظار إذ ليس أمامها من خيار فالمشاكل تتعقد وتتفاقم - المدينة في حاجة إلى مرافق عامة والمرافق العامة تحتاج إلى استثمارات والاستثمارات في وزارة التخطيط. والمرافق بحكم القرارات لا تتم إلا في إطار التخطيط العمراني.. والتخطيط العمراني عند وزارة التعمير ووزارة التعمير لها أولويات في المجتمعات الجديدة كما تقول الاستراتيجية القومية.. والمجتمعات الجديدة في أقاليم التعمير... وأقاليم التعمير ليس لها علاقة بالأقاليم التخطيطية التي حددتها واعتمدها وزارة التخطيط.. ووزارة التخطيط ليس لها أجهزة لكل إقليم تخطيط مع أن هناك مجلس تخطيط لكل إقليم تخطيطي يضم عددا من المحافظات يرأسه أكبر

المحافظين يجتمع بين الحين والحين للتوفيق والتنسيق.. ولكن بلا مخططات إقليمية ترجع إليها الوحدات المحلية في إعداد مخططاتها العمرانية.. ومع كل ذلك فالأمور تيسير عادية لا تتوقف وهذا من كرم الله وفضله.

وعندما توقف التفكير ظهرت الدعوة إلى ضرورة تطابق حدود الأقاليم التخطيطية بحدود الأقاليم الإدارية وطرحت النظريات والاجتهادات والتوصيات هل تقسم الدولة بالطول أو بالعرض؟ .. هل تقسم إلى أقاليم جغرافية عمرانية أو أقاليم إقتصادية؟ هل تضم المحافظات في كل إقليم تخطيطي حتى يكون لكل إقليم محافظ واحد وبذلك يقل عدد المحافظين من ستة وعشرين إلى ثمانية فقط على حسب عدد الأقاليم التخطيطية. وهنا تتساوى محافظة مطروح التي تضم مئات الآلاف من البشر بمحافظة القاهرة التي تضم عشرة ملايين أو أكثر يمثلون ربع الدولة.. والموضوع لا يزال للمناقشة مطروح - فهل تتساوى المحافظات الزراعية بالمحافظات الصحراوية؟ .. وهل يستوى الذين يخططون اقتصاديا بالذين يخططون عمرانيا.

المشكلة قد يراها البعض هي موضوع الساعة.. ولكنها موضوع كل ساعة.. في عام 1972 تشكلت في وزارة الحكم المحلى مجموعة عمل من كبار المخططين والجغرافيين والإداريين والإقتصاديين تبحث نفس الموضوع وهو ضرورة تطابق حدود الأقاليم التخطيطية بالأقاليم الإدارية.. ووضعت مجموعة العمل خطتها لإنجاز مهمتها خلال عام واجتمعت المجموعة مرتين لا ثالث لهما.. وتبخرت الفكرة كغيرها عندما تتغير الإدارة العليا. ومع ذلك كانت فرصة للتعرف من أعضاء اللجنة الذين تفرقوا في أقطار الأرض بحثا عن عمل آخر.. فمنهم من علا شأنه علوا كبيرا ولم يفعل شئ في هذا الشأن.. ومنهم من رحل إلى دار الخلود وترك الذكرى الطيبة. وانحسر العمل في وزارة الحكم المحلى التي كانت تبحث في هذا الموضوع وتقلص دورها حتى أصبحت أمانة عامة تستقبل من لا عمل لهم في أماكن أخرى. إلى أن ظهرت مرة ثانية تحاول أن تقوم بدورها كوزارة في التنسيق بين المحافظات والمحافظين ربما في إطار التقسيمات الإدارية الحالية وربما في إطار التقسيمات التخطيطية المعتمدة.. وربما في إطار صيغة جديدة قد تكون تحت البحث والدراسة التي تقوم بإعدادها مجموعة عمل أخرى تمثل فيها وزارة التخطيط والتعمير والحكم المحلى والدفاع. ويعود التساؤل مرة أخرى هل تقسم الدولة بالطول أم بالعرض أو بتقسيمات جغرافية عمرانية أو تقسيمات إقتصادية؟ وقد ينتهى الأمر إلى ترك المفاهيم السابقة والعمل بمفهوم منطقي جديد تقسم الدولة فيه إلى مناطق جذب ومناطق طرد إذ لم تعد تنفع معها المفاهيم السابقة المستوردة من دول أخرى, فلم تعد المشكلة هي تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية إقتصادية أو عمرانية أو أقاليم إدارية ولكن المشكلة هي الخلاص من هذا التكديس البشرى الرهيب الذى يكاد يقضى على حياة البشر ونقل الفئات السكانية من الوادى القديم باعتباره منطقة طرد إلى المناطق العمرانية الجديدة باعتبارها مناطق جذب.. وعندما تنتهى مجموعة العمل المقترحة لوضع الصيغة الجديدة للتقسيمات الجديدة سوف تصل إلى أن تخطيط وتنمية مناطق الطرد سوف يختلف منهجيا عن تخطيط وتنمية مناطق الجذب وأن الإدارة المحلية لمناطق الطرد سوف تختلف منهجيا بالثبعية عن الإرادة المحلية لمناطق الجذب ويعنى ذلك تغيير في المفاهيم التنموية للدولة سواء في التنمية الإقتصادية الاجتماعية أو في التنمية العمرانية أو التنمية الإدارية بحيث تتكامل جميعها في أسلوب واحد للتنمية الشاملة بأبعادها الإقتصادية الاجتماعية العمرانية الإدارية مع اختلاف مناهجها التطبيقية في المناطق الطاردة عنها في المناطق الجاذبة.. أسلوب تتضح فيه القنوات والاختصاصات دون تعقيد واشتباكات.. أسلوب تتضح فيه الخطوط التبادلية بين المستويات التخطيطية رأسيا وبين المجالات القطاعية أفقيا.. أسلوب يركز على أساس الاستراتيجية القومية الواضحة للتنمية الشاملة والتي تهدف إلى زيادة عناصر الجذب في المناطق الجاذبة وزيادة عناصر الطرد من المناطق الطاردة.. وإلا استمر الحال على نفس النوال وتشابك فيه الخيوط كالأخطبوط. تنوه فيها الاتجاهات وتضعب معها المسئوليات.. وتبقى الأمور على ماهى عليه تيسير عادية لا تتوقف وهذا بكرم الله ورعايته.. والحمد لله من قبل ومن بعد ولا حول ولا قوة إلا بالله.